العدد (4079) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (5) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الجوانب المظلمة لأزمة الكهرباء

يتصاعد التوتر في الشارع العراقي الآن على خلفية احتدام الجدل حول موضوع الكهرباء وخصخصة بعض خدماتها، على الرغم من أن هذه الفترة من السنة تسود فيها درجات حرارة منخفضة قليلاً، تشهد عادة نوعاً من الاستقرار في إمدادات الطاقة.

□ د. ناجح العبيدي

الخلافات الحادة في هذا الشأن تتجلّى حتى في التسميات والشعارات. ما تصفه الحكومة بمشروع "الخدمة والجباية"، يراه آلاف المحتجين في شوارع بغداد والناصرية والبصرة والحلّة وغيرها، محاولة في الظلام لتمرير "الخصخصة" التي يعتبرها البعض شراً مستطيراً. ففي الوقت الذي وصف فيه النائب عن دولة القانون منصور البعيجي، خصخصة الكهرباء "يوماً أسود" في تاريخ الحكومة الحالية، دخلت مجالس بعض المحافظات على الخط وأعلنت وقوفها ضد قرارات الحكومة المركزية وهددت بإلغائها. ويبدو أن بعض السياسيين لا يرى ضيراً في المزايدة في هذا الموضوع طالما أنها لا تكلفهم شيئاً ويمكن أن تفيد في الانتخابات المقبلة. من جهة أخرى تكاد هذه الضجة أن تسرق الأضواء من حملة مكافحة الفساد حتى قبل أن تبدأ هذه الحملة عملياً وقبل أن يُماط اللثام عن قائمة يُقال إنها تضم كبار الفاسدين.

من دون شك جاء تحرك الشارع نتيجة مخاوف من ارتفاع التسعيرة الحكومية، ومن أن تزيد فاتورة الكهرباء من أعباء المستهلكين، وعلى وجه الخصوص ذوي الدخل المحدود منهم. لكن من الغريب حقاً، أن ترفع المظاهرات شعار معاداة "الخصخصة"، وذلك لسبب بسيط جداً هو أن الخصخصة دخلت فعلاً قطاع الكهرباء منذ عام ٢٠٠٣ نتيجة فشل الحكومة في حل الأزمة. هناك مئات الآلاف من المنازل والعوائل العراقية تعتمد فعلياً على المولدات الخاصة في تغطية جزء من حاجاتها. ومن المؤكد أن بين المحتجين كثيرين يدفعون شهرياً "بطيبة خاطر" الفواتير الباهظة لأصحاب المولدات الخاصة. مع ذلك لا تندد الاحتجاجات بهذا الشكل المتخلف للخصخصة وبآثاره الاقتصادية والبيئية السلبية، وإنما بخطط الحكومة لإحالة جباية الكهرباء إلى شركات خاصة تتولى بيع الطاقة واستحصال فواتير استهلاكها من المواطنين مباشرة مقابل رسوم معينة.

لم تأتِ هذه الخطط الحكومية من فراغ، وهي ليست محاولة للمساس بحقوق الفقراء كما يصوّرها البعض، وإنما نتيجة لتحول الكهرباء إلى ثقب أسود هائل يمتص المال العام ويلحق أضراراً فادحة بجميع العراقيين بغض النظر عن مستوى دخلهم. يمكن تلخيص أزمة الكهرباء بثلاثة عناوين رئيسة مترابطة فيما بينها هي : الفساد والتجاوز والتبذير. من هنا يمكن القول إن الأزمة هي ليست أزمة توليد وإنتاج بالدرجة الأولى وإنما أزمة توزيع واستهلاك.

حتى الآن بقيت الأبعاد الحقيقية للفشل الحكومي في مجال الكهرباء بعيدة نسبياً عن الأضواء بسبب التركيز على المظاهر فقط. صحيح أن المواطنين أوّل من يعاني من انقطاع التيار الكهرباء في عز الصيف، وعبّروا عن غضبهم في مناسبات عديدة، إلا أن الخسائر المالية الجسيمة في هذا القطاع بقيت خارج اهتمام الرأي العام، بيد أن رئيس الوزراء حيدر العبادي ألقى مؤخراً - ربما تحت ضغط دولي - الضوء على الجوانب القاتمة في قطاع الطاقة، وذلك في خطاب النوايا الذي أرسله إلى صندوق النقد الدولي قبل بضعة أشهر والذي تضمن أيضاً جدولاً لخّص الواقع المزري لقطاع الكهرباء.

بحسب بيانات هذا الجدول تُنفق الحكومة على الكهرباء في السنة ما يزيد عن ١٣ ترليون دينار (ما يقارب ١١ مليار دولار)، بينما تبلغ الإيرادات المحصلة من المستهلكين ١،٥ ترليون دينار فقط (قرابة ١،٣ مليار دولار). وهذا يعني أن العجز الإجمالي يبلغ ١١،٧ مليار دولار ويتجاوز لوحده ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وهو عجز كبير بكل المقاييس ويعبر عن خلل هيكلي يؤثر سلباً في أداء الاقتصاد الوطني ككل ويُثقل كاهل ميزانية الدولة بأعباء لا مثيل لها في بقية بلدان العالم.

تتوزع هذه النفقات الهائلة على الأجور والمرتبات والغاز والوقود والصيانة وغيرها من المصروفات الجارية، إضافة إلى النفقات الاستثمارية لبناء محطات جديدة وكذلك كلفة استيراد الكهرباء من إيران على وجه الخصوص. ونتيجة لهذا الوضع الشاذ، فإن الدولة لا تستعيد من خلال بيع الكهرباء سوى ١١،٥ ٪ فقط من الأموال التي تنفقها في توليده وتوزيعه. في المقابل تصل الفجوة المالية إلى ٨٨،٥ ٪ والتي تمثّل دعماً مباشراً وغير مباشر لتعريفة الكهرباء. غير أن هذا "الدعم" لا يصل عملياً إلى المستحقين وإنما يذهب في الغالب هباءً نتيجة الفساد والتجاوز على الشبكة ومظاهر الضياع والهدر. من جانب آخر يُلقي وضع القطاع المزري بظلاله على ميزان المدفوعات حيث تزيد قيمة الغاز والوقود والكهرباء المستوردة من إيران عن مليار دولار سنوياً، الأمر الذي يعني بأن المنتجين الإيرانيين يستفيدون أيضاً من الدعم العراقي.

إزاء هذا الوضع غير الطبيعي لابد من إعطاء الأولوية لإصلاح قطاع الكهرباء عبر اتخاذ إجراءات جذرية في مجال الانتاج والتوزيع والاستهلاك. ومن البديهي أنّ ذلك لن يتحقق بالدعوات الطيبة لترشيد الاستهلاك وشعارات مناهضة الفساد، وإنما يتطلب البدء دون إبطاء بتعديل الآليات الاقتصادية التي يقوم عليها القطاع لكي يعمل بالحد الأدنى من الكفاءة. صحيح أن وزارة الكهرباء مطالبة بتفعيل الإجراءات اللازمة لخفض التكلفة، ولكن الخلل الرئيس يكمن في مشاكل التوزيع والاستهلاك. وهذا ما تثبته بيانات وزارة الكهرباء نفسها والتي تشير إلى أن نسبة الضائعات (أي الفارق بين الطاقة المستلمة في المحافظات والطاقة المباعة) تبلغ ٥٢ ٪ ، أي أن أكثر من نصف الطاقة يذهب كفاقد دون مردود. ومن الملفت للنظر هنا هو التباين الشاسع بين المحافظات، ففي حين تبلغ نسبة الضائع في بابل ٢٦ ٪ (وهي نسبة عالية أيضاً) يصل هذا الرقم في مدينة الصدر ببغداد إلى ٦٦ ٪ وفي صلاح الدين إلى ٨٧ ٪ وفي الرمادي ١٠٠ ٪!!. وإذا كانت هذه النسبة تتأثر بقدم المحولات ومعدات النقل والتوزيع وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وأعمال التخريب، فإنه من الواضح أيضاً أن جزءاً كبيراً من الفاقد يعود إلى التجاوز على الشبكة والذي تحول في السنوات الماضية وبسبب تدهور هيبة الدولة إلى ما يشبه الرياضة الشعبية في العراق.

تُقدّر بيانات وزارة الكهرباء نسبة المتجاوزين بـ ٩ ٪ من إجمالي عدد المستهلكين. ولا يستبعد أن يكون العدد أكبر لأن أشكال التجاوز كثيرة ومتنوعة. وبما أن هؤلاء المتجاوزين لا يدفعون شيئاً أو أنهم دفعوا مبلغاً زهيداً كرشى مقابل غض النظر عن فعلتهم، فإنه من البديهي أن آخر ما يفكرون به هو ترشيد الاستهلاك، وإنما يلجأون عادةً، لاستعمال كل ما لديهم من أجهزة كهربائية الأمر الذي يشكل عاملاً إضافياً لزيادة الضغط على الشبكة. ولا تقتصر الأضرار نتيجة هذا السلوك على الخسائر المالية فحسب، وإنما يجب أيضاً مراعاة معايير العدالة الاجتماعية، فالسكوت على هذا الشكل المنتشر من الفساد يعني أيضاً عقاباً بحق المستهلكين النزيهين الذين يدفعون ثمن هذا التجاوز الذي يتجسد في انقطاع الشبكة الوطنية وهدر المال العام . ونتيجة للترهل الإداري السائد في القطاع العام العراقي يصعب التصوّر بأن وزارة الكهرباء ستكون قادرةً على القضاء على مشكلة التجاوز أو متابعة المتخلفين عن سداد فواتير الكهرباء.

في ظلّ هذه الظروف يبدو أن إحالة جباية الكهرباء إلى شركات خاصة خطوة بديهية ويمكن أن تحقق نتائج مرضية على المدى القصير، فمن الطبيعي أن يكون القطاع الخاص حريصاً على مطالبة المستهلكين بدفع ما بذمتهم من مستحقات مالية، لأن التهاون في ذلك سيعني نهايته المحتمة، بعكس القطاع العام الذي يعيش في كثير من الأحيان عالة على ميزانية الدولة. وعندما يكون هناك تقارب زمني بين الاستهلاك ودفع ثمنه، فإن الدافع الذاتي للترشيد سيكون أقوى. كما يسهم هذا النظام في القضاء على البيروقراطية وظاهرة التلكؤ في مدّ التيار الكهربائي نظراً لأن أرباح الشركات الخاصة ستتوقف على قدرتها على إيصال خدماتها إلى المستهلكين . وفي كل الأحوال، فإن مشروع "الخدمة والجباية" لن يعني زيادة في تعريفة الكهرباء التي ستبقى ضمن الصلاحيات العائدة للدولة.

إن مشكلة الكهرباء مشكلة اقتصادية بالدرجة الأولى وبالتالي لا يمكن حلّها بأوامر إدارية أو بمواعظ أخلاقية، وإنما بطرق اقتصادية عبر مراعاة آلية السوق التي أثبتت جدواها على مدى آلاف السنين ولا يمكن وضعها بجرّة قلم على الرف بالنسبة لسلعة مهمة كالكهرباء كما يتوهم البعض. مثل هذه الخدمة تدخل في انتاج معظم السلع والخدمات، وبالتالي فإن العشوائية في تحديد سعرها تترتب عليه آثار وتشوهات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق يصعب التحكم بها. وهذا ما تؤكده ليست فقط تجربة الدول المتقدمة، وإنما أيضاً دول نفطية أكثر ثراءً من العراق، مثل السعودية والكويت والتي لجأت أيضاً في السنوات الأخيرة إلى إجراء تعديلات جذرية في نظام أسعار الطاقة. وبدون ذلك سيبقى الظلام يُخيّم على المدن العراقية بين الحين والآخر.

روسيا القصوى

□ محمد عارف

لا يمكن فهم روسيا من دون معرفة أنها أكبر دول العالم بالمساحة، وتبلغ نحو ١٧ مليون كيلومتر مربع، أكبر مرتين من ثاني أكبر دولة في العالم كندا، وأكبر سبعين مرة من «بريطانيا». تذكر ذلك «الإنسكلوبيديا البريطانية» التي تقرُّ بأن حجم روسيا كان دائماً أساس قوتها الهائلة الكامنة وضعفها في آن معاً. فجغرافيتها الطبيعية الجبارة ومناخها البارد القارص (إذ تعد أكثر البلدان برودة خارج القطب الشمالي)، لعبا دوراً أساسياً في تاريخها، وغالباً ما يشار إلى «جنرال الشتاء الروسي» الذي هزم جحافل غزو جيوش نابليون وهتلر. وعلى روسيا التي تضم ١١ منطقة توقيت عالمية، حراسة حدود طولها ٦٥ ألف كيلومتر، منها نحو ٣٨ ألف كيلومتر ساحلية، وتأمين الاتصالات بين سكانها البالغ عددهم ١٤٦ مليون نسمة، منتشرين على مساحة تعادل ثُمن مساحة الكرة الأرضية المأهولة. وهذا يفسر تحول روسيا العجيب، الذي رأيته رؤيا العين من الشيوعية الملحدة إلى الدين الأرثوذوكسي. فانهيار تنظيمات «الحزب الشيوعي السوفييتي» جعل «موسكو» تعتمد في اتصالاتها على الهياكل الارتكازية للكنيسة الأرثوذوكسية. وهذا سر «اللغة السوفييتية المتشددة» لراعي الكنيسة البطريرك «كيريل»، والنعومة السمحة للرئيس «بوتين» الذي ينحني لتقبيل الأيقونات!

وأطول أنهار أوروبا، «الفولغا»، يجري في روسيا، التي تملك نصف الاحتياطيات العالمية للمياه العذبة، وفيها أكبر بحيرات العالم («لادوغا») وأعمقها («البايكال»)، وهي تملك أكبر الاحتياطيات العالمية من المعادن وموارد الطاقة، وأكبر مستودع لأسلحة الدمار الشامل. ولا تزال روسيا اليوم كما قال عنها المستشار الألماني «مترنيخ» في القرن التاسع عشر: "روسيا أقوى مما نتصور، وأضعف مما نتصور".

وتعثر «الإنسكلوبيديا البريطانية» في الجغرافيا الطبيعية لروسيا على «الدكتاتور ستالين». فالفصول الزراعية القصيرة، ستة أشهر مقارنة بتسعة أشهر في أوروبا الغربية، فرضت على الفلاحين الروس «الزراعة الانفجارية» خلال الفصول الدافئة القصيرة. وكان الفلاحون يعرفون أن الطريقة الوحيدة لإكمال الأشغال الضرورية خلال الفترة المحددة، هي العمل بصورة جماعية، والعيش المشترك للعوائل. وهذا أصل برنامج «المزارع الجماعية»، الذي فرضه ستالين في ثلاثينيات القرن الماضي، وحقّق به «الثورة الصناعية» التي فشلت فيها روسيا القيصرية على مدى قرون، فيما هيأت لأوروبا الغربية القفزة الكبرى.

والجغرافيا القصوى لروسيا، ومناخها الأقصى، يصنعان تاريخها المكتظ بأحداث قصوى تفسر لنا لماذا تحتفي روسيا الحالية، ولا تحتفي، بمرور مائة عام على ثورتها التي «هزّت العالم في عشرة أيام» حسب عنوان كتاب الكاتب الأميركي «جون ريد». آنذاك كان الفيلسوف الروسي الوجودي «برداييف» يكتب: «أمر رهيب حدث لروسيا، لقد سقطت في متاهة مظلمة، وأخذ يبدو لكثيرين أن روسيا الموحدة العظمى لم تكن سوى وهم. ولا يمكن بسهولة رصد علاقة حاضرنا بماضينا». والمفارقة أن يوصي الزعيمُ الروسي الحالي بوتين حكامَ الأقاليم بقراءة كتاب «روح الثورة الروسية»، الذي نشره «برداييف» عام ١٩١٨ وتبلغ وطنيته الروسية حد اعتبار الروح الروسية الأممية المعادية للوطنية الروسية روسية بالأحرى!

و«روسيا تكرر نفسها، فيما يبدو للنظرة السطحية تحوّل لا مثيل له في راديكاليته. فكثير من الماضي المألوف يظهر بمظهر مختلف، والنظرة الأعمق تجعلنا نتعرف على الروح الثورية لروسيا القديمة، التي تضمنها إبداعُ كتابها العظام شياطينَ استولت منذ أمد بعيد على أعماق الشعب الروسي». وينطلق برداييف في بحثه من «غوغول»، مؤلف رواية «المفتش العام»، و«تولستوي»، مؤلف رواية «الحرب والسلام»، و«دستويفسكي» مؤلف رواية «الأخوة كارمازوف»، حيث يدعو الأخُ الأكبر، وهو في حضرة الموت، أخاه الأصغر: «لا تبكِ، نحن نعيش جميعاً في الفردوس، لكننا لا نريد معرفة ذلك، وإذا أردنا معرفته، فسيعمُّ الفردوسُ غداً العالم كله".

■ عن: "الاتحاد" الإماراتية

حقوق الشعب و الاتفاقات السريّة

لايمكن فصل بداية العهد الجاري، عما يجري الآن بعد مسيرة معقّدة بدأت بإعلان قيام دولة مؤسساتية على أساس تحاصصي طائفي وعرقي، و شرّعت مؤسساتها و مواثيقها و خطط اعمالها التي عُمل و يُعمل بها لاحقاً باجتهادات شخصية و ضيّقة غلب عليها الطابع الطائفي و الإثني العرقي، الأمر الذي غلب على المسيرة.

□ د. مهند البراك

يرى متابعون مستقلون أنّ القطب الطائفي (الشيعي) الحاكم شدّد تعصبه بدفع من دوائر إيرانية عملت بتواصل و بلا ضجة على اغتيال و طرد كفاءات مدنية و عسكرية عراقية و غيرها، من مكوّنات سنية و دينية و قومية، بتهم دورها في الحرب العراقية . الإيرانية، التي اشعلتها حينها الدكتاتورية و فرضتها بالحديد و النار على الجيش و الشعب بطوائفه و مكوناته الدينية و العرقية، و بتهم التعاون مع المحتل الامريكي غير المسلم، و جهّزت لتلك الادوار فرقاً إرهابية لعبت فيها دوائر سورية، ثم لتدخل عليها دوائر خليجية تواجهها. تداخلت معها و وظفتها فلول الدكتاتورية تحت الراية (المحمدية)، ليسود الإرهاب في البلاد.

و في الوقت الذي لعب فيه المكوّن الكردستاني بقوات البيشمركة أدواراً مشرفة في مكافحة الإرهاب وإنقاذ مدن عربية عراقية مهمّة من السقوط بيد الإرهابيين في الأنبار، حين كانت التشكيلات العسكرية الجديدة ضعيفة. فإنه تجنب اثارة الحساسيات و ضيق الأفق القومي و انشغل في حماية اقليمه و وقايته من الإرهابيين و نجح بها، في وقت انشغل فيه المكوّن (الشيعي) المتنفذ في العملية السياسية، بمواجهة معارضيه من الشيعة و السنة بالقوة كما جرى في صولات و صولات في البصرة و الأنبار و غيرها.

ويرون انه نتيجة تلك الأوضاع ازداد قطب المحاصصة السني ضعفاً على ضعفه بسبب تشتته و غياب مرجعية سياسية أو دينية منظّمة له، و بسبب الضغوط المالية و الافقار و استخدام القوة ضدّه في خلط مطالبات شعبية عادلة بالإرهاب، حتى غاب دوره الفاعل في المحاصصة، التي صارت عملياً تحالفاً كردستانياً . شيعياً قاده متنفذون من الطرفين. و انشغلت القوى (الشيعية) الحاكمة في اثبات سيادتها، و الكردستانية الحاكمة في اثبات الوجود و الشخصية الكردستانية المتعددة المكونات، وكانت مثالاً جيداً قياساً ببقية المكونات، و في وقاية الأقليم من الإرهاب.

ويرى سياسيون و اجتماعيون، أنّ منطق المتنفذين القومي و الطائفي بقي و كأنه على حاله قبل سقوط الدكتاتورية، ساده منطق غالب و مغلوب وعدم الثقة و القلق من الآخر في الأفعال و ردود الأفعال، رغم اعتدال حصل في البداية، إلاّ أن ذلك المنطق صار يتزايد بدخول النفوذ الايراني الطائفي القومي، كما ظهر و يظهر من قرارات غالبية المتنفذين، و تصريحاتهم و مناقشاتهم في الفضائيات، لعدم اهتمامهم بتطوير ثقافتهم و ثقافة أحزابهم بقبول الآخر و بالتعددية و مفهوم الفدرالية و التوافق ، و انشغالاتهم بالمكاسب الفردية الأنانية و بالوجهة الفكرية الضيقة لحزبهم لذاته فقط .

اضافة الى تضخّم دور المحاصصة الجامدة التي دخلت في كل المجالات الدستورية بقيادة التحالف الوطني الشيعي و تحديداً حزب الدعوة، من هيئات البرلمان و الهيئات المستقلة و الى القضاء و البنك المركزي و الهيئات المالية، و صارت دوراتها لامعنى لها لأنها تتواصل بنفس التكوين و حتى بنفس الوجوه و في عدد منها منذ زمن بريمر، رغم انواع الانتقادات و الفضائح و وصولاً الى الاستنكارات الشعبية المتواصلة التي تغطّي محافظات البلاد التي جوبهت بأنواع العنف و التهديد، حتى وصلت الى الهبّة الجماهيرية ضد الفساد و عجز البرلمان و القضاء الذي عجز عن محاسبة مذنبي سقوط الموصل و سبايكر . بشعارات "باسم الدين باكونا الحرامية".

وأخذاً بنظر الاعتبار الجهود المبذولة في مواجهة الإرهاب . الذي استمر لفساد أجهزة مواجهته. ، إلاّ أن حقوق الشعب بمكوناته تاهت و ضاعت بين الإهمال و انشغالات المتنفذين بالمصالح الذاتية، و في حال انفجار الغضب الشعبي بسببها، صار اللجوء الى الاتفاقات و الحلول السرية بين المتنفذين لامتصاص النقمة حتى صار ذلك نهجاً يستند الى إيجاد حلول آنية ومهدّئة و الى تنازلات سريّة دون الرجوع للدستور !! (×) ليهيمن هذا النهج على مفاصل الدولة من القمة الاتحادية وأجهزتها الى الإقليم و الى المكونات الإتحادية ضمنها الإقليم.

في سلوك سعى ويسعى شئنا أم أبينا، لإبعاد الاحزاب و القوى التي لاتتفق مع نهج القوى المتنفذة الحاكمة، من أن تلعب دورها الذي يطالبها به و يضمنه الدستور، و حتى صارت الناس تنتظر المفاجآت السارة التي لاتُعلنْ لأنها (محصورة هناك فوق). من القادة (الجبّارين) الذين وعدوها بالنصر و تحقيق المطالب الواقعية و تحقيق حتى الأحلام على (ايديهم هم) التي لا تؤدّي إلاّ الى تدهور الوعي الشعبي أكثر و أكثر.

وفي الوقت الذي كانت فيه المحاصصة مفيدة في البدء، إلاّ أن الجمود عليها و عدم تطويرها بالتوافق و النزاهة و قبول الآخر، جعل منها قيداً على الدولة و المجتمع، وسبباً أساسياً من أسباب الفساد الذي يعمّ البلاد، وفي ظهور و استمرار الإرهاب بل و تحوله الى اعلانه (دولة داعش) الإجرامية بعد أن صار الفساد المتحاصص هو (الدولة العميقة) .

و حتى صارت مشاكل البلاد التي تتفاقم، تجعل من مكوناتها تفكّر بالعيش و النمو خارج اطار دولة طائفية اثنية تحاصصية تزداد فشلاً بعد أن فقد الدستور و القضاء دورهما و بريقهما، و وصل الحال فيها الى مناقشات شرعنة تزويج القاصرات الداعشي سيئ الصيت، والى التهديد المؤسف باستمرار الإرهاب و بقاء البلاد مسرحاً لصراع الدول الإقليمية و القوى العالمية بشعارات (مكافحة الإرهاب).

إنّ تضحيات القوات المسلحة العراقية الباسلة و القوى الحليفة من حشد و بيشمركة و عشائر، تنادي بعدم تضييع شهدائها و تضحياتها و تضحيات شعب العراق و شبابه بكل مكوناته، الذين اسقطوا ببطولاتهم (دولة داعش) الإجرامية، تنادي بالإصلاح القائم على اساس محاربة الفساد و قيام الدولة المدنية الفدرالية التعددية على أساس: هوية المواطنة المتساوية، إنهاء المحاصصة، انهاء الاتفاقات السرية، الدولة المستندة الى الدستور الفاعل . بعد تعديل فقرات منه سبق تهيئتها . و الى قضاء نزيه . . بالبدء بالتعاون معاً على تخفيف التوتر بين الحكومة الإتحادية و حكومة اقليم كردستان و العمل معاً تحت مظلة الدستور، و البدء بعودة النازحين و اعادة إعمار المدن المدمّرة .

في الوقت الذي كانت فيه المحاصصة مفيدة في البدء، إلاّ أن الجمود عليها و عدم تطويرها بالتوافق و النزاهة و قبول الآخر، جعل منها قيداً على الدولة و المجتمع، وسبباً أساسياً من أسباب الفساد الذي يعمّ البلاد.

(×) اتفاقات سرية افتقدت الشفافية و أضعفت التمسك بالدستور